الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

الموضوع:

تحليل واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2010-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التجارية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب (ة):

- بن عاشور زين العابدين

الأستاذ المشرف:

الدكتور صيفي وليد

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- امال رحمان	- استاذ دكتور	رئيس	بسكرة
- وليد صيفي	- .استاذ محاضرا	مقررا	بسكرة
- وردة شناقر	- استاذ محاضرا	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

الموضوع:

تحليل واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2010-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التجارية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب (ة):

- بن عاشور زين العابدين

الأستاذ المشرف:

- الدكتور صيفي وليد

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- امال رحمان	- استاذ دكتور	رئيس	بسكرة
- وليد صيفي	- .استاذ محاضرا	مقررا	بسكرة
- وردة شناقر	- استاذ محاضرا	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى: هل جزاء الإحسان إلا الاحسان

ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله نتقدم عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الذي قبل الإشراف على هذا العمل "صيفي وليد "متمنينا له المزيد من التقدم

في مسيرته المهنية.

او الشكر موصول أيضا إلى كافة من ساعدنا ولو بدعوة في إنجاز هدا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

راجينا من الله سبحانه وتعالى أن يبارك في علمهم

ويزدهم تألقا ونجاح.

بن عاشور زين العابدين

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الرحمان

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة الإسراء الآية 24"

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما، إلى الزوجة الكريمة حفظها الله إلى كتكوتتي وابنتي الصغيرة والإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء، وخاصة الزميل الاستاذ بورنان بوزيد

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد

أساتذة كلية العلوم منابر العلم والمعرفة

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

بن عاشور زين العابدين

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة خلال فترة 2010-2020، حيث قمنا بتسليط الضوء على الإطار النظري للصادرات وتطرقنا فيه الى ماهية تجارة الخارجية ثم بعدها مفاهيم وانواع الصادرات وأهم نظريات التصدير لننتقل بعدها الى افاق تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات لنقوم فيه بتحليل واقع الصادرات خارج المحروقات واهم مشاكل التصدير لنصل في الأخير الى الاجراءات المتخذة لترقية الصادرات وتحفيزها.

Summary in English

This study aims to analyze the reality of Algerian exports outside the hydrocarbon sector in light of the current developments during the period 2010-2020, where we shed light on the theoretical framework for exports and discussed in it the nature of foreign trade and then the concepts and types of exports and the most important theories of export to move then to the prospects for the development of the export sector Outside hydrocarbons, in which we analyze the reality of non-hydrocarbon exports and the most important export problems, to finally reach the measures taken to promote and stimulate exports.

فهرس

الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	**تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2020.2010 بالمليار دولار أمريكي**	32
2	**هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار**	35
3	**مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020**	38

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	**الصادرات الجزائرية بالمليار دولار**	33
2	**هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي.**	37
3	**مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة2010 -2020**	39

مقدمة

مقدمة

في ظل السوق الدولية المنفتحة والتي تشهد قوة التنافس خاصة في المجال الاقتصادي تجد كل دولة مهتمة بتطوير اقتصادها وذلك من خلال جلب أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة بتطوير الصادرات بهذا المعنى اعتبرت الصادرات هي محرك التنمية وعامل من عوامل ازدهار الدول لذا عملت مختلف البلدان على تطوير صادراتها من خلال سلسلة من الإجراءات والتدابير والبرامج لهدف النهوض من اقتصاداتها فبالرغم من أن الجزائر تتمتع بإمكانيات هائلة في الجانب التصديري إلا أنه لم يتغير هيكل الصادرات وبقيت المحروقات مسيطرة عليه وظلت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وغير متنوعة بالرغم من المجهودات المبذولة والاصلاحات المقدمة وتسعى الجزائر إلى تحسين اقتصادها من خلال استهداف واختراق الأسواق الدولية خارج المحروقات وبسن القوانين والتشريعات وبإنشاء الهياكل الداعمة للتصدير واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ترقية مستدامة خارج المحروقات.

الإشكالية:

على إثر ما تقدم حول واقع الصادرات خارج المحروقات تم صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة في الجزائر خلال فترة 2010-2020؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

_ماهي أهم الآليات والوسائل التي تقوم عليها سياسة تنويع الصادرات في الجزائر؟

_إلى أي مدى نجحت هذه الآليات والإجراءات في تحقيق النجاح لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

_ماهي أهم الاجراءات التي يمكن تبنيها لزيادة فعالية الاجراءات المعتمدة حاليا في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

-الدراسات السابقة

واقع تتمثل أهم الدراسات البارزة في موضوع واقع الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة في الجزائر فيما يلي:

-أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة عام 1997، لـ " سكينة بن حمودة " الموسومة بـ " ترقية الصادرات خارج المحروقات. في الجزائر (1986-1995)، التي كانت تهدف لمعرفة بديل المحروقات من خلال تحليل الصادرات خارج المحروقات وإطارها التحفيزي ثم دراس تها مشاكل ذلك وأساليب معالجتها، واستنتجت أن ترقية الصادرات خارج المحروقات هي بديل للمحروقات، والذي لن يتم إلا بمعالجة مشاكل السوق الداخلية والخارجية، ثم تنمية المبادلات الإقليمية والدولية، واقترحت حتمية التعاون جنوب -جنوب، وإمكانيات التبادل بين دول المغرب العربي، كما اقترحت ترقية الإنتاج الصناعي. الفلاحي والخدمي من منطلق قناعتها بأن التصدير مرتبط ارتباط وثيق بالفائض والجودة، علما أنه عكس قناعتنا بوجوب الإنتاج للتصدير وليس إنتاج الفائض من واقع حال دول المقارنة وحتى رأي المتخصصين.

- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، عام 2004، لـ " وصاف سعيدي " الموسومة بـ " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق"، الذي كان يهدف لدراسة إمكانية في تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في دول الدراسة بالتأثير على

عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال عرض للاستراتيجيات التنموية المتبعة في الجزائر، تونس، مصر والسعودية ونتائجها خلال الفترة 1986 و 2000، وتوصل إلى أن الدراسات التي أجريت حققت هدفها بالنسبة لتونس وبدرجة أقل في مصر، أما بالنسبة للسعودية والجزائر فتنمية الصادرات فيهما ما زالت تحتاج للتفعيل لأن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو قطاع المحروقات فيهما. ونادى الباحث بوجود تحدي كبير في مجال التصدير يواجه دول الدراسة، والمتمثل في إعادة ترتيب أولويات الأسواق الخارجية بالنسبة لمنتجات هذه الدول، مع التركيز على تلك التي تتمتع فيها صادراتها بميزة نسبية، خاصة الأسواق العربية والإفريقية وبدرجة أقل الأوروبية، أما عن المشاكل التي تعترض التصدير في دول الدراسة، فقد توصل من خلال الاستبيان ، إلى أن المشاكل الخارجية والمتمثلة في شدة المنافسة، انخفاض الأسعار وبدرجة أقل انعدام خطوط نقل بحرية (هي أكثر العوائق التي تعترض عينة الدراسة بنسبة 66 بالمائة، أما عن القطاعات التي يمكن أن تكون خيارا استراتيجيا تصديري فقد توصل إلى أن القطاع الفلاحي هو القطاع الأوفر حظا بنسبة 44.7 بالمائة، ثم الخدمات بـ 35.2 بالمائة، في حين يُعد قطاع البتروكيمياء والصناعات الاستخراجية، خاصة بالنسبة للجزائر والسعودية من أهم القطاعات التي يمكن أن تراهن عليها الدولتين لتنويع و تنمية صادراتهما، وأكد في الأخير أنّ التجربة التونسية وبدرجة أقل المصرية في تنمية الصادرات تعد من التجارب الرائدة التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر في تنمية صادراتها.

-وصاف سعيد، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، سنة 2004.

تتمثل إشكالية الدراسة في: هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟"

تهدف الدراسة إلى محاولة توضيح أهم الوسائل والحوافز التي تعتمدها استراتيجية تنمية الصادرات في كل من تونس، مصر والسعودية ومدى ملائمة الوسائل المعتمدة في الجزائر وإبراز أهمية استراتيجية تنمية الصادرات في السياسة الاقتصادية الكلية من خلال نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي وفي المجاميع الاقتصادية الأخرى وبالتالي المساهمة في علاج الاختلالات الهيكلية وفي التنمية الاقتصادية ككل ومحاولة استخلاص عناصر الاستفادة من تجربة كل من تونس مصر والسعودية في تحديد آفاق تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الصادرات هي محرك للنمو والتنمية الاقتصادية وأثبت تجارب التنمية في الدول النامية أن الدول التي تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية تواجه مشاكل تقلب الصادرات في الأجل القصير، مع اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول في الأجل الطويل، وأن الدول التي انتهجت استراتيجية للتنمية قائمة على التوجه الخارجي هي التي حققت تقدما حيث سمحت هذه الاستراتيجية بزيادة الاستثمارات والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.

سلسلة الحوافز والإجراءات المطروحة حاليا في نظر المؤسسات المصدرة – غير كافية لانطلاقة رائدة لقطاع التصدير في الجزائر، في حين يرجع أصحاب القرار الاقتصادي فشل قطاع التصدير غير النفطي في الجزائر للمؤسسات الاقتصادية نفسها، التي لم ترتق بإنتاجها كما وكيفا.

-مراد عبيدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام تحديات التبادل الحر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.

تتمثل إشكالية الدراسة في : " ماهي الآثار التي تنشأ من التحولات الاقتصادية والتبادل الحر على التجارة الخارجية في الجزائر؟" فالهدف من الدراسة هو البحث عن الآثار التي تنشأ من

مقدمة

التحولات الاقتصادية والتبادل الحر على التجارة الخارجية في الجزائر بالتعرف على توجهات الاقتصاد الجزائري وتجارته الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، وواقع التجارة الخارجية للجزائر ومؤشراتها ومعوقاتها في الألفية الثالثة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أن التجارة دون المستوى المطلوب والذي لا يتناسب مع الخطوات الانفتاحية وإجراءات تحرير التجارة الخارجية وقدرة الدولة على التصدير خارج المحروقات تبقى ضعيفة حيث أن نسبتها ضئيلة إلى القيمة الإجمالية للصادرات، ويعود ذلك إلى انتشار الفساد الذي ينمي الاقتصاد غير الرسمي والذي يمثل أكثر من 50% منه من التجارة والذي يستنزف جزءا كبيرا من الناتج الداخلي.

الفرضيات:

- احتلت قضية الصادرات مكانا مهما في التنمية الاقتصادية لذي وجب التنويع في الصادرات والخروج بها خارج المحروقات حيث يعتبر التنويع الحل الناجح لعدم الوقوع في أزمات انخفاض أسعار المحروقات.
- إن الاجراءات والآليات المعتمدة لم تنجح في تحقيق الأهداف المسطرة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى حد الأن.
- لزيادة فعالية الإجراءات والآليات المعتمدة حاليا في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات يمكن تبني العديد من الإجراءات الداعمة لهذا المسعى ومن أهمها دورات تكوينية للمصدرين، تسهيل الحصول على سجلات وتراخيص للتصدير بالإضافة الى العوامل التي ساعدت في نجاح الدول الأخرى.
- **منهج الدراسة:** اعتمد نافي الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. فالتحليلي يتمثل في تحليل الجداول والمنحنيات أما الوصفي في عرض المفاهيم.

أهداف البحث:

- استعراض واقع الصادرات الجزائرية والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تركيزها على صادرات المحروقات.
- معرفة أين وصلت الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في تنمية الصادرات.

تتبع تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: سنقوم من خلال هذا البحث بالتطرق الى واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة من خلال دراسة حالة الجزائر.
- الحدود الزمنية: وضع إطار زمني في الفترة 2020.2010.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث في: عدم تمكن الجزائر من تجاوز من إشكالية اعتماد الاقتصاد الوطني على مداخيل صادرات المحروقات رغم الجهود المبذولة منذ عقود وهو ما يجعل هذه الإشكالية مستمرة وتحوز على جانب كبير من اهتمام المسؤولين وصناع القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر.

تقسيم الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة عامة متبوعة بفصلين وتنتهي بخاتمة الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري للصادرات مع احتواءه على ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى مفاهيم التصدير واستراتيجياته، أما البحث الأخير فتضمن ترقية الصادرات وأهم نظريات التصدير.

أما الفصل الثاني الذي كان عنوانه آفاق تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات فتطرقنا فيه الى واقع قطاع التصدير خارج المحروقات، والمبحث الثاني المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع الصادرات خارج المحروقات، أما الثالث فخصص لآفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للصادرات

تمهيد

حظيت مواضيع التجارة الخارجية باهتمام بالغ من قبل المفكرين ورواد المدارس الاقتصادية المختلفة، وقد أدى توسع المعاملات التجارية بين الدول الى انشاء تكتلات اقتصادية دولية تسعى لتعزيز التبادل الدولي، حيث أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها بنفسها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره أحد أهم محددات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب وبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

ويأتي هذا الفصل لتقديم إطار نظري عام حول التجارة الخارجية بشكل عام والتصدير وسياساته بشكل خاص وذلك من خلال المباحث الثلاث الآتية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات.

المبحث الثالث: ترقية الصادرات وأهم نظريات التصدير.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تشغل التجارة الخارجية دورا مميزا ومهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى بالإضافة إلى كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة لتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول حيث كانت تعد سبب الحروب في الماضي، أما اليوم فهي تعتبر أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها وفيما يلي سنبرز أهم المفاهيم المقدمة لها وأهميتها في هذا المجال.

الفرع الأول: تعريف تجارة الخارجية:

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية، وقد توسع مفهومها مع مرور الزمن حيث واكب التطورات الحاصلة في مختلف المجالات إلى غاية وصولها إلى ما هي عليه الآن.

وقد تعددت تعريفات التجارة الخارجية حسب الهدف من دراستها، نذكر منها ما يلي:

1. **التعريف الأول:** التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول

المختلفة فضلا عن سياسات التجارة الخارجية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (السريتي، 2009، صفحة 8)

2. **التعريف الثاني:** التجارة الخارجية هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي؛ كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك (الزبون، 2015، صفحة 9).

3. **التعريف الثالث:** يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (العظيم، 1996، صفحة 13)

باختلاف تصورات كل اتجاه للتجارة الخارجية، يخضع المقصود باصطلاح التجارة الخارجية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية، لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه للصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلحها بمعناها الواسع، حيث يعني مصطلحها الأول كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يقصد بمعناه الثاني كل من: (حاتم، 1993، الصفحات 36-37)

- الصادرات والواردات المنظورة "السلعية".
- الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية".
- الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي انتقال هذه الأخيرة بين دول العالم المختلفة.

وتحدث التجارة الخارجية بين وحدتين اقتصاديتين بسبب اختلاف الأسعار، حيث نرى من ناحية التوازن الجزئي أن الاختلاف بالأسعار ناتج عن تغيرات في العرض والطلب، أما من

ناحية التوازن الكلي وفي حالة استيفاء شروط محددة نستطيع أن نبين أن التجارة الخارجية تحدث إذا كانت الأسعار نسبية (في حالة ما قبل حدوث التجارة) وعليه فان اختلاف الأسعار النسبية هو الحافز وافرك للتجارة والذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف. (جويد، 2013، صفحة 123)

باختصار فانه يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل على أن تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

يعد قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول، حيث يساعد في زيادة القدرات التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتوسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وعكست آراء ادم سميث في كتابه ثروة الأمم أهمية التجارة الخارجية ودورها في زيادة الكفاءة الاقتصادية التي تنبع من تخصيص وتقسيم العمل، حيث أن التجارة الخارجية تكسر قيد ضيق حجم السوق، وباتساع الأسواق يزداد الدخل القومي ويرتفع معدل تراكم رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي . (الدباغ، 2007، صفحة 2)

كما تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وكذلك موردا لتعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تعد مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية، كما تحتل التجارة الخارجية دورا حيويا لما لها من أهمية تبرز من خلال: (قرين و شراف، 2017، صفحة 446)

1. تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج.
2. تعتبر مؤشرا على تنافسية الدولة في السوق الدولي.

3. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها اقل مما لو تم إنتاجها محليا.

4. تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

5. نقل التكنولوجيا والتي تفيد في تعزيز عملية التنمية الشاملة.

6. إشباع الحاجات والرغبات وتحقيق التوازن في السوق الداخلية بين العرض والطلب.

7.إقامة علاقات ودية مع الزبائن والشركاء الاقتصاديين.

كما للتجارة الدولية دور كبير في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود الدوافع إلى التجارة الخارجية وهي الحاجة إلى الأسواق الخارجية والحصول على المواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة لمنظمة التجارة الدولية (الجات) والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية. (الزبون، مرجع سبق ذكره ، صفحة 10)

وتؤثر التجارة الخارجية بشكل مباشر في تركيبة الدخل الوطني، وكذا في ارتفاع وتحسين مستواه، كما تخلق حركة هامة في قطاع التصدير والاستيراد والذي يمثل أساس التوسع في التجارة الخارجية وهذا الأخير هو المؤشر الفعال المعبر عن حدوث التنمية الاقتصادية التي تكمن هي أيضا في تنشيط وتوسيع الاقتصاد الوطني. (الدين، 2017-2018، صفحة 19)

المطلب الثاني: أسس قيام التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد

سنتطرق في هذا العنصر إلى أساس قيام التجارة الخارجية بين الدول وإلى أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي، كما سنتطرق إلى أهم الآثار التي تخلفها التجارة الخارجية على الاقتصاد.

الفرع الأول: التخصص الدولي كأساس لقيام التبادل الدولي:

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، فكما يتخصص الأفراد كل منهم في حرفة معينة، كذلك البلدان تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة (حشيش، 2000، صفحة 21)«. .. فلا تستطيع أي دولة أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو أنها تستطيع ولكن بتكلفة مرتفعة، وبذلك يمكن القول بأن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي، حيث سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشتركة في هذا التبادل وبالتالي زيادة مداخيل الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية. وتتمثل أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي فيما يلي:

1-التفاوت في الموارد الطبيعية: حيث تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما تمتلكه من موارد طبيعية، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف التخصص من دولة إلى أخرى حسب هذا التفاوت في الموارد الطبيعية. فهناك دول تتوفر بها أراضي زراعية مما يجعلها تتخصص في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، وهناك دول بما حقول للبترول فتتخصص في إنتاج النفط وهكذا مع بقية الدول.

2-التفاوت في القوة البشرية: فوفرة الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد تؤدي إلى زيادة عرض العمالة وبالتالي انخفاض الأجور، وهذا ما يؤدي إلى تفوق هذه الدول في إنتاج بعض السلع ذات الكثافة العالية لعنصر العمل والتي لا تتطلب مهارة فنية كبيرة، أما الدول الأخرى التي تعاني قلة في عرض القوة العاملة وبالتالي ارتفاع الأجور، فإنها ستتخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة.

3- التفاوت في حجم رؤوس الأموال: سيؤدي تمتع بعض الدول برصيد ضخم من رؤوس الأموال إلى تخصصها في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الأخرى لهذه الصناعات متوفرة لديها، أما بالنسبة للدول التي تعاني من ندرة نسبية لرأس المال فإنها ستتخصص في بعض الصناعات البسيطة ذات الكثافة العمالية، ورغم أهمية رأس المال في مجال التخصص الدولي فقد أصبح من الممكن التغلب على ندرة رأس المال عن طريق الاستثمارات الأجنبية، لذا تسعى الدول التي تعاني من العجز في رأس المال إلى جلبه من الخارج واستغلاله في مشروعات التنمية.

4-نفقات النقل: تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات. فالتوطن يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو بالقرب من موارد الوقود أو القوة الكهربائية. (حشيش ع.، صفحة 24) وقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة، فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة ولكن ارتفاع تكلفة نقل

هذه السلع للعالم الخارجي يفقدها ميزة هذا التخصص.

5-**فروق الأسعار**: يؤثر الاختلاف في نفقات الإنتاج تكلفة عوامل الإنتاج) تأثيرا مباشرا على أسعار السلع سواء في السوق الداخلي أو الخارجي. ولهذا فإن الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك الرشيد يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن، أما المنتج فإنه يرغب في بيع منتجاته في أغلى الأسواق.

الفرع الثاني: أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد ولها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة. ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1-**النمو الاقتصادي:** تعتبر التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنه يتعين على الدول المتخلفة أن تعمل للاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية عن طريق إتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية. وتعمل التجارة الخارجية في هذه الحالة على المساهمة في زيادة تنمية قطاعات الإنتاج المختلفة عن طريق تنمية قطاعات التصدير أولا ثم انتقال آثار ذلك لبقية قطاعات الاقتصاد القومي. فمن المعروف أن قطاعات الاقتصاد القومي لا تنمو كلها في نفس الوقت وبنفس السرعة، بل على العكس من ذلك فإن بعض القطاعات الرائدة قد تحرك الاقتصاد القومي وتقوده، وقد يؤدي توسع قطاع ما إلى نمو قطاع أخر، مما يحفز بدوره قطاعا ثالثا على النمو، وهكذا. (الله، 1997/1996، الصفحات 349-350)

2- الدخل القومي: تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه و بالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك، حيث كلاهما يجر طلبا على السلع؛ أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه و الموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع والتي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد و من هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد لجزء من الدخول عن التداول. وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الدخل القومي = الإنفاق المحلى الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي + الإنفاق الحكومي +

الصادرات –الواردات

وتتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى بمضاعف التجارة الخارجية "، حيث توضح كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه، وبالتالي فالمضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار، وزيادة ثالثة في الاستيراد.

3-توزيع الدخل للتجارة الخارجية: أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي و العمل الاجتماعي، و لكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم و يرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية و الدول المتخلفة وعليه فان المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير و الاستيراد و الإنتاج، فتعمل على تغيير هيكله و تركيبة هذه الدخول و نسبتها بين المنتج و الناتج و المستهلك ...، و تعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج، أو بين المنتجين أنفسهم و المستوردين.

المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات:

أصبح اللجوء إلى التصدير أمرا ضروريا وملحا، فهو يساهم في تحريك النمو الاقتصادي للدولة، ويساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها ويحاول حجز مكانة لمنتوجاتها في الأسواق الدولية بمواجهة المنافسين الدوليين، لذا قمنا بالتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التصدير وأهميته واستراتيجياته.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته وانواعه:

تعتبر الدولة عملية تفعيل التصدير امر مهم وذلك لما يعود به من فائدة على اقتصادها، وعليه سنحاول

في هذا المطلب توضيح مفهوم التصدير وأهدافه وأنواعه. مشاكله... إلخ،

الفرع الأول: مفهوم التصدير:

نعني بالتصدير أنه قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار، وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها ... (النجار، 2008، صفحة 15)

كما يمكن اعتباره تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمة في القطر الاقتصادي إلى الأعوان غير المقيمة. (فرحات، صفحة 190)

اذن التصدير هو نقل السلع الى مناطق خارج حدود الوطن بغرض استهلاكها أو استعمالها.

الفرع الثاني: أهمية التصدير:

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العلمي من الاتساع المتناهي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وتتبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها ، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعباءها وبالتالي ضعف

قدرتها على الاستيراد ، وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسية إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي.

لأجل هذا يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات الموارد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، مما يجعل قيام الاقتصاد التصديري الغير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه من الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.

وقد توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كخيار تنموي، ان هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث ذلك في اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة.

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وتعد حوافز التصدير أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات، حيث تشمل مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى رفع الأداء التصديري على مستوى المؤسسة أو على المستوى الكلي، وتخص هذه الحوافز مجالات عديدة بدءًا بالإطار المؤسساتي والتشريعي هذا ما ينعكس على الميادين التي تمس النواحي الضريبية، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، والنقل والتوزيع والتمويل وضمان الصادرات في محاولة لدعم

الصادرات إلى غير ذلك من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف زيادة ربحية نشاط التصدير. (الحميد و وصاف، 2002، صفحة 218،219)

الفرع الثالث: أنواع الصادرات:

يمكن تقسيمها إلى ما يلي: (بكري، 2003، صفحة 282)

أولا: الصادرات المنظورة: وتتمثل هذه الصادرات في كل المواد الملموسة التي تمر عبر الحدود من أشخاص مقيمين داخل الدولة إلى أشخاص مقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها.

ثانيا: الصادرات غير المنظورة: وهي الصادرات الغير الملموسة، وتتمثل في تصدير الخدمات وتشمل الاتصالات، والسياحة ... إلخ، ويصعب احصاء البيانات حولها مقارنة بالسلع المنظورة.

ثالثا: الصادرات المؤقتة: هي تلك السلع والأموال التي يتم تصديرها لمدة معينة، وتتمثل في:

- السلع والمنتوجات التي يتم تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية.
- أجهزة وآلات ضرورية يتم استخدامها لإنجاز مشاريع في الخارج.
- ارسال آلات وأجهز ليتم إصلاحها في الخارج.

رابعا: الصادرات النهائية: هي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية فبمجرد وفائها بالتزاماتها التعاقدية مع المستورد ستنقطع علاقتها مع المصدر.

المطلب الثاني: استراتيجية التصدير: (سليم، 2002/2001، صفحة 22)

يقصد بالاستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديد:

الفرع الأول: برنامج الصادرات كما يلي:

أولا:تحليل موقف الصادرات: وذلك بان يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وبالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الإمكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.

ثانيا:تحديد الأولويات السلعية: تقوم الاستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات الغير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثالثا: تحديد الأولويات الجغرافية: يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.

رابعا: الأنشطة والخدمات التصديرية: ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبية ومباشرة مثل الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك. (سليم ب.، صفحة 25)

الفرع الثاني: الاستراتيجية الدولية:

تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات استراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية. والاستراتيجية الدولية تعتمد اساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحيد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها هي:

أولا:التخصص: تتمثل هذه الاستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة أو ميزة جودة المنتج.

ثانيا: النمو بالتنويع: أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين أو توسيع السوق، أو التنويع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة. (عمر، صفحة 165)

المبحث الثالث: ترقية الصادرات وأهم نظريات التصدير.

المطلب الأول: مفهوم ترقية الصادرات.

إن أساس تشجيع وترقية الصادرات هو تنويع مصادر الدخل القومي الذي اعتمد في أغلب الدول النامية على حصيلة الصادرات من المواد الخام الأولية سواء منها السلع الزراعية أو النفط الخام. وهذا النوع من الصادرات لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر ثابت للدخل. وتعد مسألة ترقية الصادرات هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر صلابة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها.

ومنه إن ترقية الصادرات هي التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، وهذا لجميع المنتجات المحلية خارج منتجات المحروقات والتي تتوفر لها فرصة ذلك أن التسويق في السوق المحلية يحظى بأهمية أقل، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية من السلع الوسيطة والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية عادة لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل احتياجات خطط التنمية.

وعموما يتضمن مفهوم ترقية الصادرات خارج المحروقات، تطبيق سياسة تشجيع وحماية الصناعات المحلية الناشئة والنهوض بها لتمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية، ويمكن تعريف هذه السياسة بأنها الاتجاه نحو تحقيق الإنتاج المحلي المخصص للتصدير مع الأخذ بعين الاعتبار، استقطاع جزء من ذلك الإنتاج أساسا للتصدير لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة العجز في موازين المدفوعات وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية.

ومن خلال تطبيق سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات ترمي الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر إلى إيجاد السبل المثلى للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق العالمية، يساعدها في ذلك تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (سعيدي، 2004/2003، صفحة 40)

– استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا وإعادة تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة

للتبادل التجاري الدولي إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة منها.

– تطوير المنتجات المحلية التي ستحل محل الواردات، حتى تكون قادرة على منافسة المنتوجات المماثلة لها عند تصديرها إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يفرض زيادة الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعات مما يتيح لها تقليل التكلفة وتحسين النوعية.

– المساعدة على إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة، والتي تقضي بدورها تدريجيا على آثار تقسيم العمل الدولي، والذي تتخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام، التي تستفيد منها الدول المتقدمة في صناعتها المختلفة حيث يؤهلها لذلك تقدمها العلمي والتكنولوجي.

– دعم عمليات التنمية من خلال الحصيلة التي تقدمها الصادرات من النقد الأجنبي بشكل منتظم، مما يجعل الدولة لا تحتاج إلى الاستدانة من الخارج إلا عند الضرورة.

– جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وبشكل أساسي في قطاع الصناعة، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يهتم بالقطاع الإنتاجي، لأنه يذر أرباحا أعلى مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

–زيادة قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج عن طريق جلب المعرفة الفنية، التكنولوجيا الحديثة والمعدات الرأسمالية.

المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات

الفرع الأول: الإجراءات الجبائية والتنظيمية:

تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وما ترطبه من بنية اقتصادية حديثة عرف النظام الجبائي تحولات كبيرة واصلاحات عديدة منذ مطلع التسعينيات الذي يعتبر مصدرا هاما من مصادر الإيرادات العامة للدولة فعرف هذا النظام عدة تغيرات وتعديلات حسب قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية الصادرة إلى يومنا هذا، والتي تهدف في مجملها إلى احترام التوازن الجبائي والحرص على تحقيق المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين في فرض الجباية، وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال منح التحفيزات الجبائية للنشاطات ذات الأولوية، مع استعمال الوسيلة الجبائية من أجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة والحساسة، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الوطنية بأن تكون أكثر منافسة من حيث أسعار

منتوجاتها في السوق الخارجية، ولا يمكن تحقيق كل هذا إلا من خلال: (بلحارث، 2014، صفحة 02)

أولا: الإعفاءات الضريبية: تقوم الدولة ولأجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية بالتخفيض من قيمة الضرائب، وفي معظم الحالات في الإعفاء منه، كما هو الحال في ترقية التصدير خارج قطاع المحروقات، بهدف التشجيع على الإنتاج ومنافسة السلع الوطنية لنظيرتها الأجنبية في مختلف الأسواق العالمية.

ثانيا: التسهيلات الجمركية: تلعب إدارة الجمارك دورا هاما في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية، حيث تؤثر الأنظمة الجمركية وبشكل بارز في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا تنميتها، كما تشجع على الرفع من الإنتاج المحلي وزيادة تغلغله في السوق الخارجية، ولقد سعت الدولة الجزائرية لإجراء العديد من التسهيلات للمصدرين بهدف تحقيق المراقبة المستمرة والفعالة حسب مقتضيات قواعد المنظمة العالمية للجمارك، وهو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 98/10 المعدل والمتمم للقانون رقم 79/07 المتضمن قانون الجمارك والهادف إلى تسهيل المبادلات التجارية وترقية الاستثمارات . (لخضر، 2013، الصفحات 68-96)

ثالثا: الإجراءات التنظيمية: وهي مكملة للإجراءات الضريبية والجمركية، وضعت خصيصا لأجل ضمان نجاح سياسة التصدير خارج المحروقات كما أنها تضمن للمتعاملين الاقتصاديين الإطار القانوني لممارسة نشاطاتهم بصفة قانونية وشرعية، ونجد فيها مظهرين أساسيين: (بلحارث، الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، 2014، صفحة 04)

- **جمعات المصالح المشتركة:** وهي اتحاد مؤسستين أو أكثر في مجال التصدير، خاصة تصدير المواد الصناعية بقاء احتفاظ كل مؤسسة باستقلاليتها الشخصية

والمعنوية، وهو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم: 88/04 المتعلق بالقانون التجاري المعدل والمتمم لأمر رقم: 75/59 تحت عنوان التجمعات الاقتصادية ذات المصلحة المشتركة.

- **الشركات المختلطة:** جاء تنظيمها بموجب الأمر رقم 82/13 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم : 86/13 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها، وذلك بهدف الرفع من المستوى الاقتصادي الوطني من خلال إدخال المنتوج الوطني إلى السوق الخارجية، فتخضع مثل هذه الشركات إلى القانون التجاري الجزائري وتحوز نسبة 51% من المساهمة مقابل 49% من الطرف الأجنبي الذي يتولى عملية التسيير مع الزامه بتقديم مساهمات مالية بالعملة الصعبة، وبمجرد أن تتحقق الأهداف المرجوة من مثل هذا النوع من الشركات يتم مباشرة التخلي عن الطرف الأجنبي واستبداله بالطرف الوطني.

الفرع الثاني: الإجراءات النقدية والمالية:

بداية من القانون رقم :90-02 الصادر في سبتمبر 1990 للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري ،الخدمات ومن جانب آخر تم اقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات غير النفطية للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري ،الخدمات ومن جانب أخر تم اقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات غير النفطية.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات غير النفطية.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار المرسوم رقم: 03-04 الصادر في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع، ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف. ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم غير النفطية ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة. (ريان، 2015/2014، صفحة 104)

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر ، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك، وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات غير النفطية والمنتجات المنجمية، إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل بـ 50% مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في من نفقات النقل، ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير . وبموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم: 302/084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية بخصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية. (المجيد، صفحة 96)

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل تقديم عرض عام حول التجارة الخارجية وأسس التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد ثم تطرقنا إلى التصدير وأهم استراتيجياته لننتقل بعدها إلى ترقية الصادرات وأهم نظريات التصدير.

لقد بين لنا هذا الفصل أن التصدير يحتاج إلى معرفة واسعة وعامة من الجانب النظري على المستوى الكلي الذي تغطيه الجهات المسؤولة، وعلى هذا المستوى الجزئي الذي يقوم عليه مديرو ومسيرو المؤسسات التي تنشط في المجال التصديري.

الفصل الثاني

آفاق تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

في الحقيقة لقد سلطت الضوء ومنذ عقود السلطات الجزائرية إلى أهمية التخلص من التبعية الى قطاع المحروقات وحاولت زيادة حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال اعتماد قوانين وتشريعات أكثر مناسبة لواقع الاقتصاد الجزائري، وإنشاء هياكل داعمة التصدير غير أنه في أرض الواقع وإلى حد الوقت الراهن شاهد على استمرار الاسهام الضعيف للصادرات خارج قطاع المحروقات في اجمالي الصادرات.

وعلى ضوء ما سبق ذكره تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث ويتطرق كل مبحث الى ما يلي:

المبحث الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات خلال الفترة 2010.2020.

المبحث الثاني: المشاكل التي يعاني منها قطاع الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لترقية وتحفيز الصادرات خارج المحروقات وتقييمها

المبحث الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020.

حاولت الحكومات الجزائرية تنويع الصادرات خارج المحروقات وتقليل تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، وهذا نظراً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، إلا أن الواقع لم يتغير كثيرا رغم الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الدولة.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية (fob) خلال فترة 2010-2020.

لقد طمحت وسعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة حيث حاولت بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تشجيع الاستثمار، وتعديل القوانين الخاصة به وإبرام اتفاقيات وشراكة أجنبية وتعاون اقتصادي مع عدة دول، ولكن معظم هذه الجهود لم تأتي بنتائج مرضية، وخير دليل على ذلك هي الأرقام الإحصائيات الظاهرة في الجدول رقم 01 حيث يظهر لنا هذا الجدول الصادرات الجزائرية للفترة 2010. 2020.

الجدول الاول (1): تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2020.2010 بالمليار دولار أمريكي.

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	اجمالي الصادرات
2010	56.12	0.97	57.09
2011	71.66	1.23	72.89
2012	70.58	1.15	71.73
2013	63.66	1.05	64.71
2014	58.46	1.67	60.13
2015	33.08	1.48	34.56
2016	27.92	1.39	29.31
2017	33.20	1.37	34.57
2018	38.90	2.22	41.12
2019	33.24	2.07	35.31
2020	20.02	1.91	21.93

المصدر:

- التطور الاقتصادي والنقدي –التقرير السنوي لسنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-الجزائر.
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie – hors-série : juin 2022.

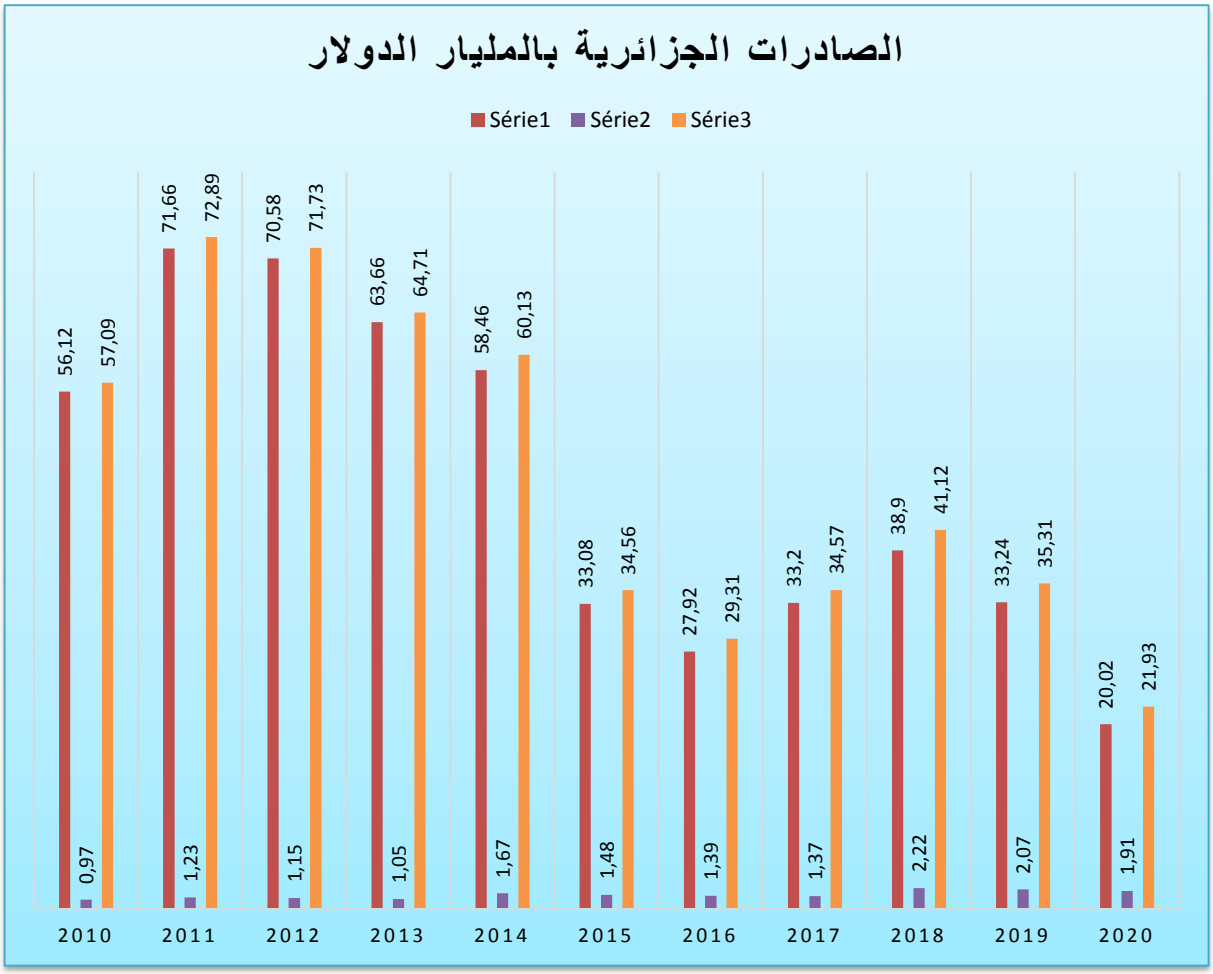

تبين لنا من خلال الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات، حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي نسبة قليلة فقط.

وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره و تقلباته ، وهو مرتبط أيضا بالنمو العالمي والطلب عليه فى الأسواق العالمية، وعلى الرغم من أهمية الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد ، الا أننا لم نره في الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية ، فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10 بالمائة عدة سنوات ونلاحظ من خلال الجدول أن هناك ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة فقد قدرت قيمتها بـ 997 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت في نفس

السنة قيمة 56.12 مليار دوار وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول حيث لم تتجاوز قيمتها

2.22 مليار دولار سنة 2018 كحد أقصى خلال فترة الدراسة وكان هذا نتيجة المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية، الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات لتصل سنة 2016 الى 27.92 مليار دولار بعدما وصلت قيمتها كحد أقصى 71.66 مليار دولار سنة 2011 وهي أكبر نسبة ايرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع أسعار المحروقات وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي محض.

ويرجع انخفاض قيمة صادرات المحروقات سنة 2016 الى انخفاض قيمة المحروقات وهذا ما أثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة ولم يبقى في هذه الحالة سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات الا ان كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات بالقدر الكافي والمقبول حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

وفي سنة 2020 نلاحظ ان هناك انخفاض حاد في قيمة إجمالي الصادرات الذي بلغ 2193 مليار دولار

ويرجع هذا إلى الانخفاض إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات التي بلغت 2002 مليار دولار وهذا راجع اساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي عاشها العالم جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي في حين بلغت صادرات خارج المحروقات من نفس السنة قيمة 191 مليار دولار وتبقى دائماً هامشية بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2010 – 2020.

لقد سعت السلطات الجزائرية المتعاقبة على الحكم إلى السعي وراء تطوير وتنويع وتوسيع الصادرات خارج المحروقات وهذا نظرا لتقلبات أسعار النفط خوفا من الوقوع في أزمات اقتصادية وفيما يلي هيكل الصادرات خارج المحروقات ممثل في الجدول التالي:

الجدول(02): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار:

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	315	355	315	404	323	238	326	350	373	408	437
مواد أولية	94	161	168	109	110	107	84	73	93	96	71
مواد نصف مصنعة	498	660	618	492	1173	1111	909	845	1626	1445	1287
تجهيزات فلاحية	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	30	35	32	29	16	18	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	30	16	19	16	11	11	18	20	34	36	37
مجموع الصادرات خارج المحروقات	968	1227	1152	1050	1634	1485	1390	1366	2216	2068	1909

المصدر:

- التقرير السنوي لسنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020 بنك الجزائر

نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2216 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 ويرجع ذلك إلى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة ، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة خاصة سنة 2010 بقيمة 968 مليون وسنة 2017 بقيمة 1366 مليون دولار، والذي يرجع إلى انخفاض معظم السلع بنسب متفاوتة، كما نلاحظ أنه في فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات المصنعة، أما صادرات التجهيزات الفلاحية فهي معدومة في أغلب الفترات، من هنا تتضح لنا تركيبة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 2010.2020 الوحدة بالمليون دولار أمريكي .

الشكل (02) هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي.

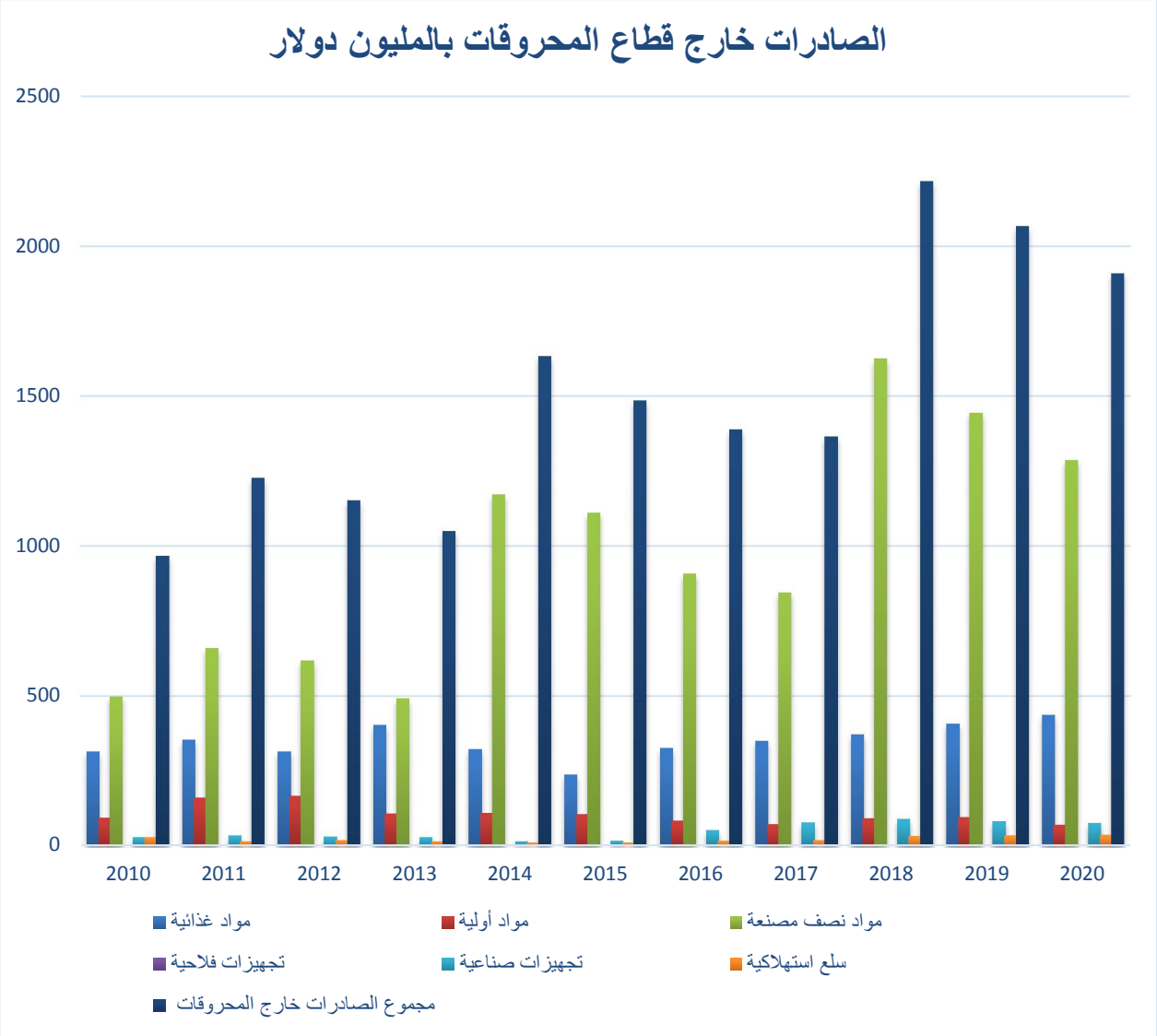

نلاحظ من خلال المنحنى أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم عدم الاستقرار الذي تشهده في كل فترة من تزايد وتناقص ففي نسبة 2018 بلغت ذروتها بقيمة 1626 مليون دولار وفي سنة 2013 وصلت إلى 492 مليون دولار كحد أدنى لها خلال فترة الدراسة.

أما السلع الأخرى فهي تشهد تدينا كبيرا في قيمتها وهي متفاوتة عن بعضها البعض وقيمتها تبقى محصورة بين 0 و500 مليون دولار.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الناتج المحلي:

أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري في عام 2020 حيث تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالسنوات السابقة وفقا لبيانات البنك الدولي بعد ما كان بتزايد مستمر خلال فترة الدراسة الى غاية 2019.

والجدول الموالي يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2010 .2020).

الجدول رقم (03): مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010.2020).

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	صادرات خارج قطاع المحروقات
2010	141	0.97
2011	145.06	1.23
2012	150	1.15
2013	154.20	1.05
2014	160.06	1.67
2015	165.98	1.48
2016	171.30	1.39
2017	173.52	1.37
2018	175.60	2.22
2019	177.35	2.07
2020	168.31	1.91

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على:

- بنك الجزائر Bulletin statistique de la banque d’Algérie juin 2022

- الجزائر –الناتج المحلي رابط:
- http : ar tradingeconomics.com / gdp

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا نقديا للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة وبما أنه مقياس نقدي فإنه سيتأثر بقيمة السلع والصادرات خارج المحروقات تعتبر أحد هذه السلع.

والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار.

الشكل رقم (03) مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(2010.2020).

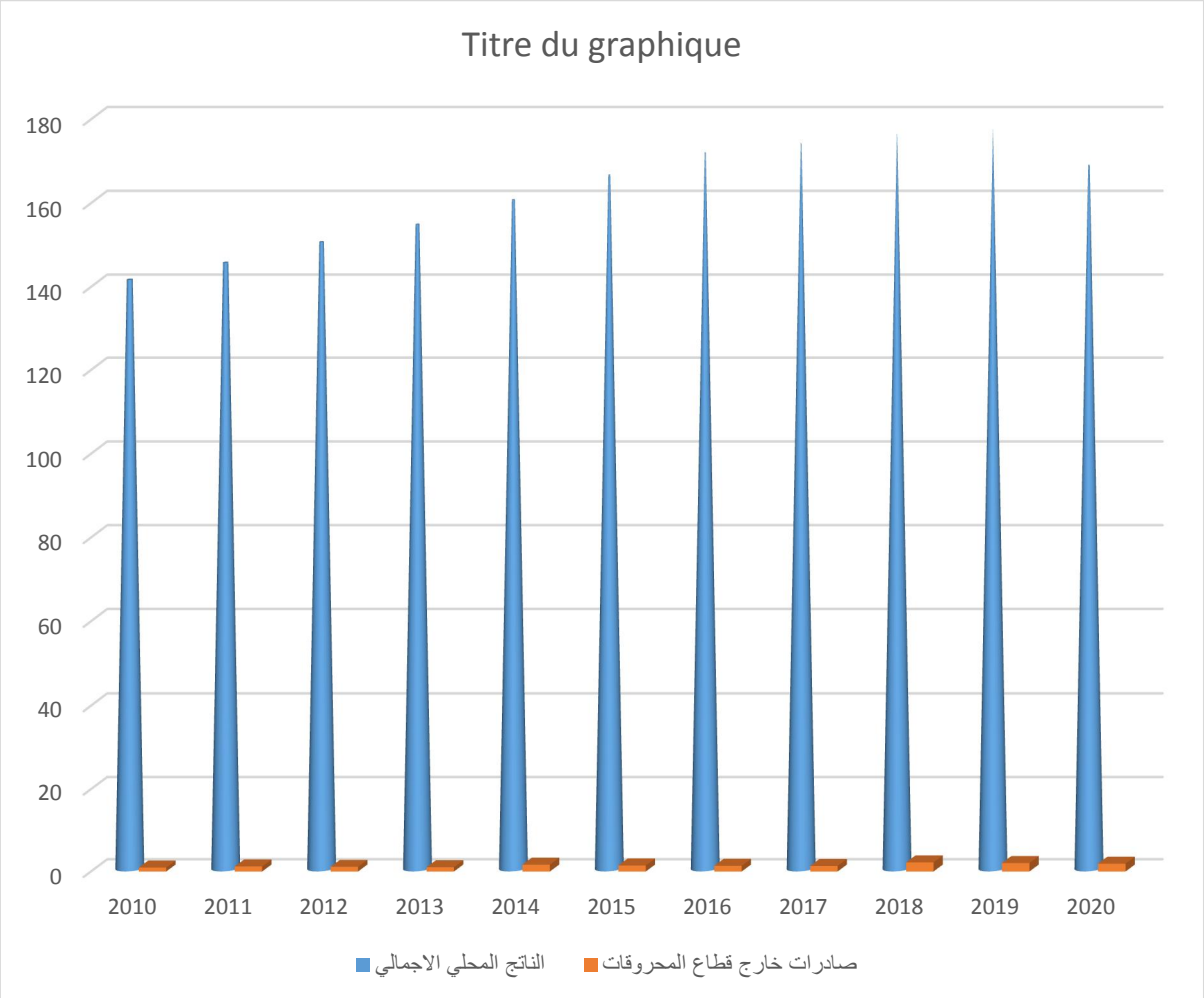

الناتج المحلية خلال الفترة (2010. 2020) .

من خلال الشكل أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر كانت ضئيلة جدًا طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة 2018 وأدناها سنة 2020.

وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بذلك يتأثر بصدمات البترولية ويؤثر في قيمة الناتج المحلي الاجمالي كما أن تحليل ارقام الجدول (03) يبين بأن التذبذبات التي شهدها الناتج الإجمالي خلال فترة الدراسة كانت نتيجة التذبذبات في أسعار البترول وهي لا تأثر في قيمة الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثاني: مشاكل التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر

ان الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية والذي دام لمدة طويلة، أدى بالاعتقاد بأن

الفشل قدر محتوم على الجزائر تم الرضوخ له، من هنا يمكننا استعراض مجموعة من المشاكل التي عانت منها الدولة.

المطلب الأول: على مستوى القطاع الفلاحي:

بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، الا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطني، ومن بين الاسباب التي ادت الى تراجع

القطاع الفلاحي وعجزه عن الوصول بمنتجاته الى اسواق التصدير، نذكر ما يلي: (زرزار، 2009-2010، صفحة 246)

- انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم بإهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي بحيث تم اعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة.
- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي الذي أدى الى زيادة الطلب على المواد و السلع الفلاحية والغذائية، مع تراجع الانتاج الفلاحي وعدم استقراره
- يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الاراضي الفلاحية و بوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي (نسبة كبيرة من الفلاحين لديهم أقل من 5 هكتارات مقابل نسبة قليلة لها أكثر من10هكتارات).

المطلب الثاني: على مستوى القطاع الصناعي:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، الا ان السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، يرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الكلية للريع البترولي من جهة، ومن جهة اخرى لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت، وترجع اسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية الى ما يلي: (زرزار، مرجع السابق، صفحة 247)

- توجيه النظام الانتاجي الصناعي للسوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، وهو الأمر الذي حد من امكانية تصديرها في ظل غياب استراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها.

- التبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي اذ ان امداد القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج، وفي ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات الخارجة، أدت الى استعمال ضعيف للطاقة الانتاجية المتوفرة، مما ساهم في ضعف الاداء الصناعي ومن ثم اثر ذلك على امكانية التصدير الى الخارج.

المطلب الثالث: على مستوى المحيط المؤسساتي والقانوني:

يواجه المحيط المؤسساتي والتشريعي للصادرات خارج المحروقات مختلف العراقيل التي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، والتي يمكن عرضها

النقاط التالية:

أولا: المشاكل المتعلقة بالتصور القانوني للتصدير: ان العراقيل التي تخص الجانب القانوني تحدث الكثير من الثغرات المتعلقة بعمليات التصدير وترقيتها لعل اهمها:

1-من حيث نمط تقديم المساعدات في مجال التصدير ليس هناك تنظيم خاص مطبق على مجموعة منتجات وخدمات، فإطار القانوني العام هو نفسه بالنسبة لجميع القطاعات، ويستثنى هنا تصدير التمور فهو مؤطر بالقرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 متعلق بالنوعية وتقديم التمور من جهة.

والسؤال المطروح من جهة اخرى عن التصور القانوني الجزائري لدعم وتشجيع الصادرات؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب البحث عن الجوانب التي تتدخل فيها الدولة ليس لدعم وتشجيع الصادرات بل تتدخل مباشرة لتشجيع وترقية الصادرات، وهذا ما تعبر عنه النقاط التالية:

أ-تمويل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر هناك ثلاث طرق لتمويل الصادرات بالنسبة للصندوق الخاص لترقية الصادرات المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 96-2015 مؤرخ في 18 محرم عام 1417 الموافق 05 جوان سنة 1996 والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302، (الرسمية، 1996، صفحة 5)هذه

المادة تعطي تسمية لهذا الحساب بالصندوق الخاص لترقية الصادرات، وتكون مساعدة الصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات بنسب تمويل كالتالي:

- ✓ 80% للمشاركة في اسواق العرض المسجلة في البرنامج الرسمي المقرر من طرف وزير التجارة.
- ✓ 50% بالنسبة للمشاركة في التظاهرات التي لا تظهر في البرنامج الرسمي.

في مجال تمويل النقل الدولي: بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الدولي، التنضيد في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير ينص القرار الوزاري رقم 8 جانفي 2000 على منح نسب المساعدة كالآتي (حسب وجهة البضائع): (صلاح، 2012-2013، صفحة 157)

- _80% بالنسبة للعراق وليبيا.
- _50% بالنسبة للوجهات الاخرى.
- _100% بصفة استثنائية لبعض الملفات مبررة ومدروسة الحالة.

اما البنود الأخرى للصندوق الخاص لترقية الصادرات تنص على التكفل بـ:

_التكاليف المرتبطة بدراسة السوق الخارجي، لإعلام المصدرين والدراسة لأجل تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

_التكاليف المتصلة بتكيف نوعية المنتجات مع السوق الخارجي.

_ جزء من تكاليف بسط البضائع للخارج المدعمة من طرف المصدين.

ب-انشاء تأمين قرض للتصدير: أصبح نشاط التصدير مطلبا لا غنى عنه عالميا، ويعتبر مؤشرا لتطور اقتصاد ما، ولكن هذا النشاط لا يخلو من المخاطر، ولأجل هذا وبهدف مواجهة هذه المخاطر وغيرها تم انشاء تأمين القرض على الاستيراد في الجزائر هذا النظام

يسمح بإلغاء التخوف من اخطار التصدير من جهة ومن جهة اخرى استرجاع المداخيل في حالة دفع الطرف الاخر.

- ✓ الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات: تظهر في حالتين: (صلاح، مرجع سابق ، صفحة 158)

- **عندما تتدخل ليس لصالحها وإنما لصالح الدولة وتحت رقابتها:**

ففي هذه الحالة الدولة تستعمل اموالها الخاصة، وهذا يكون عموما لتغطية المخاطر السياسية والتي تتمثل في:

- قرار او عمل دولة ما يحول دون تنفيذ العقد المضمون.
- احداث سياسية، كوارث طبيعية، وكذا عم التنفيذ.
- قرار عم التحويل.

يكون تعويض هذه الاخطار من طرف الشركة الجزائرية للتأمين على القرض بعد ستة أشهر من تاريخ تحقق الخطر السياسي، وتجدر الاشارة هنا ان نسبة التغطية لجميع المخاطر المؤمن عليها لا يصل ابدا الى نسبة 100% من مبلغ الخسارة.

- **التأمين والتعويض:**

بالرغم مما تقدمه CAGEX من دعم للصادرات الوطنية خارج المحروقات، الا انها لم تتناول بعض الاخطار التي تعتبر تغطيتها ضرورية للاقتصاد، ويتعلق الامر بخطر الصرف وخطر تقلب الاسعار خاصة ان اسعار السلع في العالم تعرف تقلبات كثيرة بالإضافة الى الاخطار الأخرى، حيث تبقى تجربة محدودة لم تلقى الاقبال المنشود رغم خبرتها التي تفوق 20 سنة في هذا الميدان إلا انها تغطي نسبة 35% من اجمالي المصدرين في الجزائر. (بطوري و لطيفة رجب ، 2020، صفحة 188)

ثانيا: من حيث تسيير مخار الصرف: اي ارجاع مداخيل الصادرات فمراقبة الصرف الجزائري تنص على ارجاع مداخيل الصادرات من العملة الصعبة يجب أن يتم في غضون 120 يوما بعد ارسال البضائع.

وهذا ما تنص عليه كلا من المادتين 5 و11 من نظام بنك الجزائر المؤرخ في 14 اوت 1991، والذي يتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، فقد جاء في المادة الخامسة ما يلي: " ... ولا يمكن ان يتم التوطين الا بعد ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر عندما يكون تسديد التصدير يتعدى 120 يوما "، وجاء في المادة الحادية عشر ما يلي: ... كما لا يجب ان لا يتعدى اجل تسديد الصادرات مائة وعشرين يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر". (المالية، صفحة 22)

المطلب الرابع: على مستوى الإجراءات عند التصدير:

بعد التطرق الى مختلف الصعوبات المتعلق بالقانون أو بمدى انسجام وتفاعل المصدر مع الامتيازات الممنوحة له، تبقى هناك صعوبات اخري تعترض المصدر متعلقة بالاعتراضات والبيروقراطية واستفحال ظاهرة الفساد الاداري والتي تطورت مع مرور الزمن الى ادارة الفساد وحسب تقرير منظمة الشفافي الدولية لعام 2009 فقد تراجعت مرتبة الجزائر من 83 الى 111.

فالجزائر انفقت ملايير الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، وكان بالإمكان تنوع مصادر الاقتصاد الوطني لولا الفساد وغياب الرقابة المالية. (الجزائرية، 29/12/2008، صفحة ص 33)

وفي سلسلة التصدير يوجد عدة أعوان تتدخل في عملية التصدير، وان اي عرقلة على مستوى هذه الأعوان من شأنه ان يؤثر سلبا على المسير الحسن للعملية وبهذا الصدد يمكن تناول بعض المشاكل على مستوى الاعوان. (عماري، 2010، صفحة 7)

الفرع الأول :على مستوى الجمارك: توجد بعض المشاكل التي تتعرض لها الجمارك وذلك من خلال ما يأتي:

أولا:من حيث هيكلة المديرية العامة للجمارك: تتكون المديرية العامة للجمارك من تسع مديريات من بينها مديرية كبيرة للرقابة الجمركية للمحروقات اما عن رقابة الصادرات خارج المحروقات فيتم مراقبتها من طرف المديرية الفرعية لمراقبة التجارة الخارجية التابعة لمديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية، أي ليس هناك اي مكتب يعني بترقية الصادرات خارج المحروقات في الديرية العامة للجمارك، خاصة أن دور الجمارك في إطار الانتقال الى اقتصاد السوق و العولمة سوف يرتقي لأن يكون شريك اقتصادي لا مجرد أداة للرقابة.

ثانيا:على مستوى التمركز الاداري: يلاحظ ان انتشار اقامة المصالح الخارجية للجمارك يخضع لاعتبارات ادارية بحتة العائدة الى التقسيم الاداري للبلاد، والذي لا يتطابق اطلاقا مع مراكز النشاط الاقتصادي.

ثالثا:على مستوى سير وظيفة الجمارك: على الرغم من التطورات التي مست الاجراءات الجمركية عن طريق إصلاح نموذج التصريح المفصل وتعديل بعض أحكامه باعتماد النظام الاعلامي للتسيير الآلي وان عدم تعميم هذا النظام يؤدي في الكثير من الاحيان الى تضييع الوقت هذا ناهيك عن العراقيل البيروقراطية الاخرى الناتجة عن عدم الوعي وعدم امتلاك ثقافة التصدير، وكيف انه يمكن للجمارك من لعب دور محوري في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

رابعا:على مستوى البنوك: مازالت البنوك في الجزائر لم تلعب الدور الخاص بها لترقية الصادرات خارج المحروقات (تم انشاء شباك وحيد للصادرات على مستوى البنوك)، وليس لديها كفاءة وظيفية لتسيير هذا النوع من الخدمات، فهي في أغلب الاحيان لا تقدم قروضا إلا بعد حصول المعني على تأمين قرض على الصادرات من طرف المؤسسة الجزائرية

لتأمين و ضمان الصادرات، وان تأمين القرض لا يغطي كل الاخطار المتعلقة بالتصدير خاصة (خطر الصرف) ، مما ادى الى ظهور بيروقراطية في التعامل مع البنوك، ويضاف الى ذلك أن الوسائل البنكية.

المطبقة في الاستيراد ليس نفسها المتوفرة في التصدير اين تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد الاقتصاد الوطني، ادى الى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع عوضا عن تشجيع الاستيراد.

خامسا: على مستوى الاعوان الآخرين: هناك مشاكل تعترض بعض الأعوان التي سوف يتم التطرق اليها وهي كالآتي:

1-على مستوى الصندوق الخاص لترقية الصادرات: لدينا الجدول التالي يبرز طلبات الحصول على مساعدات من الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

جدول (3): توزيع طلبات الحصول على مساعدات من الصندوق الخاص لترقية الصادرات لسنوات 1999-2000-2001 من طرف اللجنة المختصة

توزيع طلبات لسنة	1999	نسبة الاستجابة	2000	نسبة الاستجابة	2001	نسبة الاستجابة
المعارض وأسواق	18	%64.28	15	%65.75	26	%66.23
عمليات التصدير	10	%35.71	14	%34.24	36	%35.44

المصدر:

- موقع وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/15 ص 29.

من خلال هذا الجدول يظهر أن عدد طلبات الاعانة من الصندوق الخاص لترقية الصادرات هو قليل، وهذا الضعف في عدد الطلبات يعود الى:

- طول معالجة الملفات.

- التفرقة بين المعارض الرسمية وغير الرسمية.

- عدم التكفل بالتكاليف المتعلقة بملائمة المنتج للسوق الخارجية.

كما بين الجدول اعلاه ان اغلب الاعلانات موجهة الى المشاركة في المعارض بالخارج وليس لعمليات التصدير باستثناء سنة 2001، هذا وان استجابة اللجنة المكلفة بدراسة الملفات تستجيب أكثر للمشاركة في المعارض وليس لعمليات التصدير.

2-على مستوى الموانئ ومؤسسات النقل: المنشآت المينائية تعتبر النقل، وعند الحديث عن التخطيط المينائي، فإن ذلك يعني الحديث عن التخطيط لمنشآت النقل، وبالتي الحديث عن تهيئة النقل، فالتجارة الخارجية مؤمنة عمليا بنسة تقارب 100% من طرف

الموانئ. (عماري، مرجع سابق ، صفحة 8)

أ-النظام المينائي في الجزائر: يتكون من 13 ميناء تجاري، من بينهم ميناءين مختصين في

المحروقات والتبادلات البحرية موجهة اساسا الى اوروبا الغربية امريكا الشمالية، وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، اما المشاكل الموجودة في الموانئ فترجع الى طاقة التخزين الغير كافية، والعدد القليل للموانئ، وايضا تجهيزات التنضيد غير كافية، كما ان مصاريف هذه الاخيرة جد مرتفعة، وهذا ما يجعل تكوين صعوبات على مستوى الموانئ، كما يسجل ايضا انه:

–بالنسبة للمواد القابلة للتلف السريع: يسجل نقص في مستودعات التبريد او شاحنات او حاويات التبريد، وعدم التحكم في الآجال بالنسبة للرقابة الشبه الصحية، والرقابة الجمركية.

– بالنسبة للمشاكل التي تتعلق بجميع المنتجات: يسجل طرح مشكل امن السلع الموجهة التصدير، ووسائل التنضيد غير مطابقة وغير كافية. ان سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق على المستوى البعيد يجب ان تترك اثارا بالنسبة للحركة المينائية للتصدير.

ب –قطاع النقل: ان عنصر النقل يعتبر أهم ركائز نظام المبادلات الدولية، حيث كان منذ القديم اهتمام المنظمات الدولية والحكومات فيلاحظ أن أقدم المعاهدات الدولية في ميدان التجارة الدولية كانت تتعلق بتنظيم انشطة النقل الدولي، وانه على المستوى الداخلي يعتبر اداة فعالة في تنمية الاقتصاد، وبالتالي في ترقية التجارة الخارجية خصوصا، كونه يدخل كعنصر جوهري في مجال الأجال والضمان وحماية البضائع المتنقلة.

في الجزائر لدينا:

_البنية التحتية للطرق: شبكة طرق تبلغ 1000000 كلم.

_المطارات 53 ارضية من بينها 31 مهبط طائرات 13 مطار دولي و18 وطني.

_السكة الحديدية: 4200 كلم، 200 محطة تغطي 9.4% من اجمالي حركة البضائع و32

من حركة الأشخاص.

ولكن على الرغم من ذلك تسجل الجزائر عدة نقائص بحيث ان النقل الجوي وبالسكة الحديدية مازال لا يلعب دورا معتبرا في التجارة الخارجية.

3-على مستوى تنسيق المتدخلين في سلسلة التصدير : ويمكن ملاحظة على مستوى تنسيق المتدخلين في سلسلة التصدير بعض المشاكل وهي كما يلي : (عماري، مرجع سابق ، صفحة 8)

- غياب التنسيق بين مختلف الهيئات والمتطلبات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تكريس الاهداف المحددة.

- نقص فعالية اللجان المكلفة بمراقبة وتقييم الصادرات خارج المحروقات.

- وجود عراقيل وصعوبات في تطبيق الاحكام التحفيزية لدعم ترقية الصادرات.

-غياب مؤسسات واشخاص مؤهلة في مهنة التصدير وضعف ثقافة التصدير.

- ضعف الفوائد المرجوة من وظيفة التسويق الدولي.

-الفعالية المحدودة لنقطة التجارة الجزائرية.

في كل هذه النقائص والعوائق أدت الى تواجد ركود كبير في تجاوز مشكلة تطوير وترقية قطاع التصدير خارج المحروقات، وفيما يلي سوف نتطرق الى الاجراءات والهياكل التي ساعدت في تجاوز هذه المشاكل.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لترقية وتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقييمها.

في إطار استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات قامت الدولة باتخاذ سلسلة من الإجراءات التحفيزية وكذا انشاء هياكل مكلفة بترقية هذه الأخيرة.

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة لترقية وتحفيز التصدير خارج قطاع المحروقات:

من بين الاجراءات التي قامت بها الدولة للمساهمة في ترقية الصادرات قامت بمجموعة من التدابير والمتمثلة في:

الفرع الاول: الاجراءات القانونية:

اصدرت الدولة مجموعة من الحوافز القانونية التي قد تساهم في الرفع من الصادرات خارج المحروقات والتي قد تساعد المصدرين في تنمية صادراتهم من أهمها:

أولا: تحرير عقد التصدير: عدا بعض الاستثناءات التي كان الغرض منها حماية تراثنا، وتاريخنا فإن عملية التصدير حرة في الجزائر ولا تخضع لأية رخصة أو تصريح مسبق، وهذا التحرير لعقد التصدير يترجم خصوصا في: (الجزائرية د.، 2001، صفحة 53)

– عملية ترقيم مبسطة للمصدرين في السجل التجاري وذلك مع ادخال ثلاث قوانين تتعلق بالنشاطات المكملة للتسهيلات:

– 411.101 لتصدير المنتوجات الزراعية الغذائية.

– 411.102 لتصدير المنتوجات الصناعية والمصنعة خارج المحروقات.

– 411.103 لتصدير المنتوجات خارج المحروقات غير المعينة من جهة أخرى، مثل النباتات منتوجات الزهارة، الحيوانات ... إلخ.

ثانيا: اجبارية التوطين البنكي وترحيل منتوج التصدير الى الوطن بالعملة الصعبة: تخضع عمليات التصدير الى توطين اجباري لدى بنك وسيط معتمد ومستقر بالجزائر وذلك طبقا لأحكام قانون البنك الجزائري رقم 1913 المؤرخ في 14 اوت 1991 المتعلق بالتوطين البنكي والتسوية المتعلق بمراقبة الصرف. (الجزائري، 2002)

_عند بيع منتوج في الخارج، يتحصل المصدر على 100% من المبلغ المحدد في العقد، ان حيث توزيع ناتج التصدير كما يلي: (دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية ، صفحة 85)

بالدينار الجزائري، توضع على حساب الدينار للمصدر.

50% بالعملة الصعبة منها:

- 40% من العملة الصعبة توضع على حساب العملة الصعبة للمصدر، التي يمكن استعمالها بحرية حسب الطلب وتحت مسؤوليتها في إطار ترقية صادراتها.

- 10% توضع على حساب العملة الصعبة للشخص المعنوي.

تحديد اجال ترحيل عائدات الصادرات من 120 يوم الى 180 يوم من تاريخ ارسال البضاعة حسب تعليمة بنك الجزائر رقم 11-65 المؤرخة في اكتوبر 2011 من الجريدة الرسمية رقم 08 الصادرة في 15 فيفري 2012. (الرسمية، تعليمة بنك الجزائر ، 2012، صفحة 95)

الفرع الثاني: الاجراءات المالية والجبائية:

والتي حددتها الدولة ضمن مجموعة من القرارات تدخل ضمن تطبيق برامج مختلفة تساعد في عملية الرفع من قيمة الصادرات وتطويرها من بينها:

أولا: الاجراءات المالية: في إطار سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات تم اتخاذ تدابير

مالية منها:

1-انشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE: يقدم الصندوق الخاص لترقية الصادرات دعما ماليا للمصدرين في عمليات الترقية والترويج لمنتجاتهم عبر الاسواق الخارجية وذلك في المجالات التالية: (الخارجية، صفحة 95)

- المشاركة في الصالونات المعارض والصالونات المختصة في الخارج، وكذا مشاركة الشركات في المنتديات التقنية الدولية مع بدئ التكفل بالمصاريف 80% بالنسبة للمشاركة الجماعية للمعارض والصالونات المسجلة في البرنامج السنوي الرسمي، وكذا 50% بالنسبة للمشاركة الفردية في التظاهرات الاقتصادية في الخارج و 100% بالنسبة للمشاركة ذات طابع خاص، بناء على قرار سياسي، أو على إثر إنشاء مكتب وحيد.

- تغطي نسبة من الصادرات المتعلقة بالعبور ومصاريف الشحن والتفريغ ومصاريف الدخل الداخلي والدولي محددة بـ:

- نسبة 25% من تكاليف النقل الدولي للمنتجات سريعة التلف.

- نستثني من عملية الدعم هذه بالسبة للنقل للنفايات مواد الاسترجاع وكذا الجلود الخام الجاهزة.

- يحدد اجال ايداع الملفات من اجل تعويض تكاليف النقل عند التصدير، بـ 180يوما بعد القيام بعملية التصدير ووثائق التصدير هي التي تثبت ذلك.

- تطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير:

من تكاليف تطبيق برامج التكوين المتخصصة في تقنيات التصدير.

ويجدر الاشارة هنا ان هناك عدة برامج دعم قام بوضعها الصندوق الخاص لترقية الصادرات بقرار وزاري مشترك الا انه لم يتم تزويد كميات وشروط الاعتماد من هذه الاعانات لاسيما

أن تحديد المعايير التقنية لمختلف هذه الاعانات يتطلب دقة في المجالات وتخصصات كثيرة، وتتمثل هذه البرامج فيما يلي:

– انشاء العلامات التجارية، وحماية المنتجات المخصصة للتصدير في الخارج، ومكافآت الابحاث الجامعية التي ساهمت في تحسين او استحداث موجهة للتصدير:

– 50% من تكاليف انشاء العلامات التجارية.

– 100% من تكاليف منح المكافآت للأبحاث الجامعية التي ساهمت في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– 10% من تكاليف حماية المنتوجات المخصصة للتصدير في الخارج.

–الاعباء المرتبطة بدراسة الاسواق الخارجية، بإعلام المصدرين والمرتبطة بدراسة تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير:

–50% من الاعباء المرتبطة بدراسة الاسواق الخارجية للبحث عن منافذ للمنتجات الجزائرية.

–25% من الاعباء المرتبطة بالدراسة المخصصة لتحسين النوعية وتكييف المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

–اعداد تشخيص التصدير وانشاء خلايا تصدير داخلية: (مرزاق و أخرون ، 2013، صفحة 10)

–50% من تكاليف اعداد تشخيص التصدير.

–50% من تكاليف انشاء خلايا التصدير داخلية.

– تكاليف استكشاف في الاسواق الخارجية المدعمة من طرف المصدرين، وكذا الاعانة

المخصصة للتمركز الأولي للوحدات التجارية في الاسواق الخارجية:

- 50% من الاعباء المرتبطة بالاستكشاف في اسواق التصدير الخارجية.

- 10% من مستحقات التمركز الأولي للوحدات التجارية بعنوان حضور تجاري فردي على مستوى الاسواق الاجنبية.

- 25% من تكاليف انشاء اولي لمجمع من الشركات عنوان حضور تجاري جماعي على مستوى الاسواق الاجنبية.

- طبع ونشر الدعائم الاعلامية لترقية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال:

- 50% من تكاليف طبع ونشر الدعائم الاعلامية لترقية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

من التكاليف المرتبطة باستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

2-بموجب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: تم فتح افاق واسعة امام استقلالية البنوك، ورفع القيود الاحتكارية للدولة في مجال التعامل بالعملة الصعبة وتطبيقا لهذا القانون اصدرت وزارة المالية التعليمة رقم 33 والمتضمنة «امكانية فتح حسابات قابلة للتحويل بالعملة الصعبة لصالح المصدرين "، بالإضافة الى التعليمة 42-104 الصادرة عن بنك الجزائر المتعلقة " بتحويل عائدات عملية التصدير الى الداخل ووضعها تحت تصرف المصدر، وتسجيلها في حسابه بالعملة الصعبة.

ثانيا: الاجراءات الجبائية: اتخذت السلطات العمومية جملة من الاجراءات الجبائية المحفزة، والتي تتعلق بإعفاء عملية التصدير من بعض الرسوم الجبائية هي: (اجراءات، الصفحات 99-100)

1-الاعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP: لا يدخل ضمن رقم الأعمال المستخدمة كقاعدة في حساب الرسم على النشاط المهني مبلغ عمليات البيع، النقل او التسويق المتعلقة بالأشياء او السلع الموجهة مباشرة للتصدير.

2 -الاعفاء على الرسم على القيمة المضافة TVA: يمكن حصرها كما يلي:

- جاء في المادة 13 من قانون الضرائب على رقم الاعمال بأن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة.

- كما جاء في المادة 42-02 و50 من نفس القانون انه بإمكان المصدرين الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء او استيراد السلع المنجزة من طرف مصدر والمة جهة سواء للتصدير او اعادة التصدير على حالها، أو تعليب وتغليف المنتوجات الموجهة للتصدير وكذا الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير.

- جاء في المادة 42 و50 من نفس القانون يمكن ارجاع الرسم على القيمة المضافة على عمليات تصدير السلع الاعمال الخدمات أو تسليم المنتجات بالنسبة لكل المنتوجات والخدمات المعنية بالإعفاء عند الشراء.

3-الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات:

الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والغاء شرط استثمار ارباحها او مداخيلها

بالنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة، معدل ومتمم بالمادة 10 من قانون المالية لسنة 2011).

هذه الاعفاءات المتوقعة تمنح حسب نسبة رقم الاعمال المحققة بالعملة الصعبة، والاحكام تخضع لتقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة من طرف الشركات تثبت تحويل المداخيل بالعملة الصعبة لبنك موطن الجزائر.

الفرع الثالث: الاجراءات الجمركية والنقل:

قامت الدولة بتقديم تسهيلات للمصدرين وذلك بهدف ايصال المنتج المحلي في الاسواق الخارجية وتبني مجموعة من الاجراءات التي تساعدها على تجاوز عقبة التصدير خارج قطاع المحروقات والتي تتمثل في:

أولا: الاجراءات الجمركية: بهدف تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات قامت الجمارك في اتخاذ اجراءات تسهيلية وتبسيطية ضرورية منها: (الرسمية، العدد 14، 2012، صفحة 4)

1-نظام القبول المؤقت: يسمح هذا النظام باستيراد المواد وبعض البضائع التي تحول أو يعاد تصنيعها من اجل اعادة تصديرها مرة اخرى حيث تعلق الضرائب والرسوم، وتعفى من الاجراءات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية، اما بعد تحويل هذه البضائع وبعد استخدامها على حالها في وضع القبول، كما ان البضائع المعدة للترتيب في نظام القبول المؤقت تكون موضوع التصريح المفصل والذي يتضمن وصف البضائع وغيرها من البيانات الضرورية وكذا التعهد المكفول للمصرح لدى الجمارك بموجب احترام القواعد المطبقة في هذا الصدد.

2-نظام اعادة التموين بالإعفاء: من خلالها يسمح المصدر من استيراد المواد الأولية، وكل وسائل الإنتاج التي يحتاجها تصنيع مقابل دفع الحقوق والرسوم الجمركية، وعند تصدير هذه المنتجات يمكن أن يستورد من جديد نفس المواد المستوردة سابقا، وبنفس الكمية مستفيدا من كل الاعفاءات من الحقوق الجمركية.

هذه العملية تشجع المستورد على انتاج من اجل التصدير مما يؤدي الى زيادة هذا الاخير.

3-نظام التصدير المؤقت: حيث يسمح هذا النظام بخروج المنتوج المحلي من الاقليم الجزائري الى الخارج وذلك بإجراء بعض التحويلات او تقديم خدمة من اجل العرض اثناء المعارض والتظاهرات كما يمكن للمنتوج المصدر مؤقتا أن يعاد تصديره بصفة نهائية من خلال المكان الموجود فيه اثناء العملية وهذا في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها واعادة استيرادها وهذا بإعفاء كلي أو جزئي من حقوق الاستيراد الجمركي.

4 -الوكيل المعتمد لدى الجمارك: طبقا للمادة 01 و02 و03 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 01 مارس 2012 الذي يحدد شروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، تمنح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لكل اقتصادي: (الرسمية، مرجع سابق ، صفحة 4)

-مقيم في الجزائر، شخص طبيعي او معنوي، يمارس نشاطات استيراد والتصدير ويتدخل في انتاج السلع والخدمات.

- لم تسجل ضده اي سوابق خلال الثلاث سنوات الاخيرة المنقضية ولا ضد ممثليه القوانين إطاراته المسيرة أو شركائه الرئيسيين مع ادارات الجمارك والضرائب والتجارة والضمان الاجتماعي وباقي الهيئات المعنية بتأطير التجارة الخارجية.

- لا يكون في حالة الافلاس او التصفية او التوقف عن النشاط او التسوية القضائية أو الصلح.

- متمتع بالملاءة المالية خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

يستفيد المتعاملون الاقتصاديون المعتمدون من تسهيلات في إطار الجمركة ولاسيما:

- التسهيل فيما يخص الاستفادة من الاجراءات الجمركية المبسطة.

- التقليل من عدد عمليات المراقبة المادية والوثائقية.

– الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة.

– توجيه البضائع حسب الحالة نحو رواق الجمركة دون المراقبة الفورية أو نحو رواق مراقبة الوثائق المنصوص عليها في قانون الجمارك. –الجمركة عن بعد والفحص لدى المتعامل.

5 –التصدير في إطار تبادل المنتجات: تتمثل هذه العملية في التصدير دون دفع الثمن، مقابل استيراد منتوج أجنبي تقوم هذه العملية في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وبلد أجنبي، حيث ان عملية التبادل لمنتوجات مسموحة لنفس المؤسسة الواحدة من استيراد لمواد أولية، مواد نصف مصنعة والمعدات لاحتياجاتها الخاصة وبالمقابل عمليات لهذه المنتوجات باستثناء بعض المنتجات منها " تمر دقلة نور، معدن الحديد الخام منتجات بتروكيمياوية.

6–المخازن ومحلات التخزين المؤقت عند التصدير في نقاط الخروج من التراب الوطني: من احدى التغيرات الجارية في قانون الجمارك، تأسيس محلات التخزين ومساحات لتخزين مؤقتة، عند التصدير أو لإعادة التصدير حيث تسمح هذه المخازن لمصدرين بوضع سلعهم داخل محلات خاصة في الميناء، المطار، محطات السكك الحديدية، أو المراكز الحدودية، في انتظار الشحن وترحيلها الى وجهتها بالخارج.

بالإضافة للإجراءات السابقة نشير الى وجود مشروع اجراء جديد والمتمثل في: (مرزاق و أخرون، مرجع سابق ، صفحة 11)

البيع بالإيداع هو عبارة عن مشروع بين وزارة التجارة والجمارك والجهات المختصة، يقوم على تصدير السلع الى المخازن بالخارج بانتظار عملية البيع (بيع أجل)، وعند بيع البضاعة يرسل الى المصدر عائدات التصدير بعد اقتطاع صاحب المخزن مصاريف وهامش الربح، يجب ان يكون هناك تأمين فعال عند التصدير.

ثانيا: إجراءات النقل: بهدف ايصال المنتج المحلي الى الاسواق الخارجية بأقل تكلفة وبأسعار تنافسية، قامت الدولة بإدخال تعديلات على قطاع النقل، ولأن معظم تنقلات السلع نحو البلدان

الاجنبية لا تتم الا عن طريق البحر وهذا نظرا للانخفاض النسبي لتكاليف النقل والشحن الدولي نجد ان وزارة النقل اتخذت مجموعة من اجراءات نذكر منها: (مراد، 2013، صفحة 25)

– تخفيض بنسبة 50% للمنتجات المعبأة في حاويات وكذا المنتجات الفلاحية أما فيما يخص الموارد المنجمة والبقايا المعدنية فتنخفض بنسبة 20%.

– تقليل مصاريف الحمولة والإرساء للحمولات الموجهة للتصدير وفقا لحجم الطرود والعمليات.

– فتح مكتب اتصال مؤقت للمؤسسة الميناائية وتزويد بخط هاتفي (021-42-35-35)

لإعلام المصدرين وتسهيل عمليات ارسال السلع للمصدرين.

كما قام الصندوق الخاص لترقية الصادرات بتقديم اعانات فيما يخص تكاليف النقل وهي كالتالي: –تكاليف النقل الدولي التي تم التطرق اليها سابقا.

– يتم احتساب تكاليف النقل الوطني لبري ابتداءا من مسافة أكبر من 150 كلم على شرط ان تكون الشاحنة محملة بـ 01 طن فما فوق (5) دج كلم/طن).

وسنتوجه في المطلب الموالي الى الهياكل المسؤولة على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المتخذة لترقية التصدير خارج المحروقات: ترجع أهمية التدابير المعتمدة لإزاحة مشكل التصدير الى كون الدولة تلتزم التزاما واضحا وشفافا بتطبيق جميع هذه التدابير، حيث يمكننا تقييم هذه الأخيرة كما يلي:

الفرع الأول: تقييم الاجراءات الخاصة بالقوانين:

إن وجود القوانين التي تنظم وتحفز عمليات التصدير ليست وحدها كافية بل التنفيذ الفعلي لهذه القوانين في تواريخها المحددة هو امر ضروري في نجاحها، كما نلاحظ ان هناك غيابا قوانين حامية للمتعاملين الدوليين يصبح من الصعب الضغط على المؤسسات في الاسواق المستهدفة وخاصة البعيدة منها من أجل دفعها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

بحيث مع انتشار بعض التصرفات المشبوهة مثل المدفوعات المالية غير المشروعة والرشوة وغيرها قد تؤدي الى اصدار قوانين تخدم المصالح الشخصية وهذا ما يؤثر بالسلب على تنوع الصادرات خارج المحروقات كما يمكن ان يؤدي الى تواجد مصدرين محتكرين لأسواق خالية من المنافسة. (محمد، 2021، صفحة 102)

الفرع الثاني: تقييم الاجراءات المالية والجبائية:

الدولة سطرت كل ما هو متاح من اجراءات وسياسات تمكنا من خلالها تقييم كل من الاجراءات المالية وكذا الجبائية المتمثلة في:

أولا: الاجراءات المالية: في اطار سياسة حددتها الدولة المتمثلة في انشاء صندوق الخاص لترقية الصادرات و الذي يمنح اعانات مالية و التكفل بجزء من النفقات المترتبة عن مشاركة المؤسسات الجزائرية المصدرة في التظاهرات الاقتصادية الدولية المنظمة في الخارج أوضح هذا ان نسبة استغلال الصندوق الذي يمول شهريا عن طريق الجباية العادية لا تتجاوز 2% حيث أن رصيده الاجمالي هائلا غير مستغل لا لقدر الكافي، ويرجع ذلك الى ضعف النشاط التصديري للمؤسسات العمومية والخاصة في القطاعات الصناعية خارج المحروقات

مع وجود عراقيل بيروقراطية تصعب الاستفادة من موارد الصندوق، ويتعلق الأمر بأموال عامة خاضعة للمحاسبة و العمومية والتي يتوجب للحصول عليها تكوين ملف ثقيل نوعا ما.

وفي هذا الإطار ان دراسة قانون الاجراءات الخاصة بمراقبة الصرف تضع المصدرين في وضعية حساسة وغير مشجعة لغياب الضبط اللازم في تحديد الأسقف والمجاميع والخصائص الأخرى المتعلقة بتنظيم الصرف. (الجزائرية م.، 05/15/2022)

كما أن غياب شبابيك موحدة مخصصة لإجراءات التصدير داخل البنوك ادى الى وجود صعوبات تواجهها المؤسسات المصرفية في تلبية حاجات المصدرين في الاوقات المحددة وعدم وجود فروع خارجية للبنوك الجزائرية والتي تتعلق بقصر مدة توظيف عائدات التصديري. (الصادرات، 15/05/2022)

1-**تقييم اجراءات الجمركية:** رغم كل ما تم اتخاذه في الجزائر من تدابير لتطوير الجمارك فإنه وفقا لدراسة اجراها مركز التجارة العالمية بالتعاون مع المنظمة العالمية للتجارة، فإنه قد تم تقييم هذه الاجراءات على النحو التالي: (النامية، 2013، صفحة 9)

- الحاجة الى مصلحة جمارك سريعة بالنسبة للتجار والمساهمين الشرعيين والذين لا يشكلون خطرا.

- حاجة الجمارك الى التعاون الجيد مع القطاع الخاص واستشارته بانتظام لضمان دعم تغيير واصلاح الادارة الجمركية.

- ازدواجية المعاملة والبيروقراطية في جلسات الاجتماع بعد الجمركة وفي اثناء التقييم. غياب تكوين احترافي ومنح التصديق والشهادات بالنسبة للجمركة والعبور والوكالات الجمركية.

2- تقييم الإجراءات الخاصة بالنقل: رغم قدرة منافسة السلع الجزائرية في الاسواق الدولية وكذا مجموع القوانين التي تنظم هذا القطاع إلا ان المنظومة الحالية في هذا المجال تجعل من التكاليف جد مرتفعة، حيث تبلغ تكلفة كراء حاوية مبردة ذات 40 قدم من الجزائر اى مرسيليا 2000 اورو في وقت ان الحاوية سعرها 20.000 ،اورو، فثمن كراء 10 حاويات يمكننا من شراء حاوية بدل من كرائها من الشركة الاجنبية المحتكرة للنقل البحري في الجزائر، كما ان طول مدة عمليات التصدير تسبب أحيانا في تلف المنتجات خاصة منها الخضر و الفواكه وكذا غرامات تأخير على مستوى بعض الموانئ. (الجزائرية م.، 14/05/2022)

كذلك ضعف النقل الجوي المخصص لنقل البضائع ونقص الإمكانات اللوجستية التي تمثل 30 من تكلفة التصدير ادت الى احداث ثغرة في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات، وفيما يخص الناقلين البريين للبضائع فهناك الشركة الوطنية للنقل البري للبضائع الى جانب الخواص الذين يعمل عدد كبير منهم بشكل غير معتمد ومركبات غير آمنة وهم يشكلون منافسين غير شرعيين لباقي الناقلين وبالتالي يؤثرون بشكل سلبي على هذا القطاع.

أما فيما يخص التجارة مع الدول الافريقية فإن اهم طريق يمكن ذكره والذي يستغل بكثرة هو طريق الوحدة الافريقية الذي تم انجازه في السبعينات من القرن الماضي، غير ان طول هذا الطريق وقدمه وتعرضه للظروف الطبيعية باعتباره يمر عبر الصحراء قد جعله غير صالح للاستعمال في كثير من اجزائه بحيث أصبح يشكل خطرا حقيقيا على سائقي شاحنات البضائع، ورغم اعادة الاعتبار لأجزاء كبيرة منه الا ان الظروف الطبيعية القاسية التي يتعرض لها هذا الطريق تجعل صيانته صعبة و مكلفة مما اثر على التجارة مع البلدان الافريقية. (مولود، 2017، صفحة 264)

ورغم الاجراءات التي تقوم بها الدولة لتطوير برامج اقتناء وسائل نقل جديدة الا انها تبقى دون تجسيد، نتيجة انخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة وطول اجراءات التنفيذ نتيجة البيروقراطية من جهة اخرى. (مولود، مرجع سابق ، صفحة 264)

إن جملة الملاحظات التقييمية السابقة التي أشارت إلى بعض المجالات التي تحتاج إلى التفاتة من قبل السلطات المعنية، تتعضد بإدراج اصلاحات أو تعديلات على هيأت وهياكل التجارة الخارجية حتى تتمكن من الإسهام بقوة في تذليل عدد من الصعوبات والعراقيل التي تواجه سيرورة تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وهو ما سيتم مناقشته من خلال المطلب الموالي.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم تقديم عرض عام حول آفاق تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر حيث تطرقنا إلى واقع الصادرات في الجزائر من حيث الصادرات خارج المحروقات أو الصادرات المتعلقة بالمحروقات ومساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الناتج المحلي لتنتقل بعدها إلى المشاكل التي تواجه هذا القطاع وفيه الأخير الاجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتقسيمها.

وقد خلص هذا الفصل الى أن الصادرات الوطنية لم تصل إلى المستوى المنشود خلال فترة الدراسة رغم أنه يمكننا تحقيق نجاح أو مستوى أكبر من هذا المستوى بكثير لو استغلينا الامكانيات المادية والمالية والبشرية أحسن من هذا الاستغلال.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر من أهم محفزات النمو الاقتصادي خاصة في ظل التطورات الراهنة وتنويع الصادرات خارج المحروقات كانت ولازالت تشكل واحدة من أبرز انشغالات صناع القرار الاقتصادي في الجزائر وذلك باعتبارها حتمية اقتصادية فرضتها تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، والذي جعل من اقتصادها رهين الصدمات البترولية.

تركت صادرات المحروقات في الجزائر أثرا على مسار التنمية حيث أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني الذي يعتبر حبيسها خاصة في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط بسبب تقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي لابد من تطور هيكل الصادرات الجزائرية وذلك بتشجيع الإنتاج الوطني وتحسين نوعية الصادرات خارج قطاع المحروقات وفتح المجال للنهوض بهذا الأخير.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة عن التساؤل المطروح وذلك من خلال فهم وتحليل واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة.

اختبار الفرضيات:

1-إحتلت قضية الصادرات مكانا مهما في التنمية الاقتصادية لذي وجب التنويع في الصادرات والخروج بها خارج المحروقات حيث يعتبر التنويع الحل الناجح لعدم الوقوع في أزمات انخفاض أسعار المحروقات والسير في طريق منهج للنهوض بهذا القطاع وهذا ما يدل على صحة الفرضية الأولى.

2-إن الاجراءات والآليات المعتمدة لم تنجح في تحقيق الأهداف المسطرة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى حد الآن حيث أن قطاع الصادرات خارج المحروقات يعتبر قليلا جدا عن مقارنته مع صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات من هنا يمكننا القول أن الفرضية الثانية صحيحة.

3-لزيادة فعالية الاجراءات والآليات المعتمدة حاليا في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات يمكن تبني العديد من الإجراءات الداعمة لهذا المسعى وأهمها دورات تكوينية للمصدرين، تسهيل الحصول على سجلات وتراخيص للتصدير بالإضافة إلى العوامل التي ساعدت في نجاح الدول الأخرى، وقد ثبتت صحتها من خلال معرفة مختلف الأساليب الممكنة والمدعمة التي تسهل عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات والتي اهتم بها المتعاملين لتزويد خبراتهم واشراكهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الملخص بالعربية	
English Abstract	
قائمة الجداول والأشكال	
الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات.	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية	
المطلب الثاني: أسس قيام التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد	
المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات	
المطلب الأول: مفاهيم وأنواع التصدير	
المطلب الثاني: استراتيجيات التصدير	
المبحث الثالث: ترقية الصادرات وأهم نظريات التصدير	
المطلب الأول: مفهوم ترقية الصادرات	
المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير	
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: آفات تنمية قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات	
المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2020.2010	
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2020.2010	
المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال 2020.2010	
المبحث الثاني: مشاكل التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر	
المطلب الأول: على مستوى القطاع الفلاحي	
المطلب الثاني: على مستوى القطاع الصناعي	

المطلب الثالث: على مستوى المحيط المؤسساتي والقانوني	
المطلب الرابع: على مستوى الإجراءات عند التصدير	
المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لترقية وتحفيز التصدير وتقييمها	
المطلب الأول: الإجراءات المتخذة لترقية وتحفيز التصدير خارج قطاع المحروقات	
المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المتخذة لترقية التصدير	
خلاصة الفصل	
الخاتمة	
فهرس المحتويات	
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة المصادر

والمراجع

المقالات:

1- بطوري ,ر & .,لطيفة رجب .(2020) .*التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر* . مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية.

2- حمدي عبد العظيم. (1996). *اقتصاديات التجارة الدولية*. الاسكندرية، مصر: مكتبة زهراء الشرق.

3- رائد فاضل جويد. (2013). *النظرية الحديثة في التجارة الخارجية*. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية.

4- ربيع قرين، و عقون شراف. (2017). *استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر*. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات .

5- مثنى عبد الرزاق الدباغ. (2007). *اسهام دول الجوار في التجارة الدولية*. مجلة دراسات اقليمية.

6- محمدأحمد السريتي. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية* (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

الكتب:

1- عادل أمد حشيش. (2000). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. مصر: دار الجامعة الحديدة.

2- عطاالله علي الزبون. (2015). *التجارة الخارجية*. عمان، الاردن: دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع.

3- سامي عفيفي حاتم. (1993). *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

4- صفوت عبد السلام عوض الله. (1997/1996). *التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية*. القاهرة: دار النضة العربية.

5- فريد النجار. (2008). *التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

6- كامل بكري. (2003). *الاقتصاد الدولي(التجارة والتمويل)*. مصر: الدار الجامعية.

الاطروحات والمذكرات:

1- بوكزاط سليم. (2002/2001). *المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية*. الجزائر: مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية.

2- لعياشي زرزار. (2009-2010). *الاستراتيجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة*. عنابة: جامعة باجي مختار.

3- العياشي زرزار. (بلا تاريخ). *مرجع السابق*.

بن لحرش صلاح. (2012-2013). *تشجيع الصادرات خارج المحروقات* . ام البواقي: جامعة العربي بن لمهيدي .

4- بن لحرش صلاح. (بلا تاريخ). *امرجع سابق*.

5- جمعي عماري. (2010). *التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعيةالجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. شلف : جامعة شلف .

6- حامد محمد بن طيب مراد. (2013). *دراسة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات* . الجزائر : العلوم الاقتصادية تخصص مالية .

7- زير ريان. (2015/2014). *اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي*. بسكرة: جامعة محمد خيضر .

8- زغاد مرزاق، و أخرون . (2013). *ترقيثة الصادرات خارج المحروقات* . الجزائر : جامعة جلفة .

9- زغاد مرزاق، و أخرون. (بلا تاريخ). *مرجع سابق* .

10-سمير عز الدين. (2017-2018). *دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات*. الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة، الجزائر.

11-وصاف سعيدي. (2004/2003). *أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير.

12-يعقوبي محمد. (2021). *محاضرات مقياس اجراءات التصدير والاستيراد* . البليدة : تخصص مالية وتجارة دولية .

13-ليندة بلحارث. (2014). *الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات*. البويرة: جامعة أكلي امحند.

14-ليندة بلحارث. (2014). *الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات*. البويرة: جامعة أكلي امحند.

15-ليندة بلحارث. (2014). *الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات*. البويرة: جامعة أكلي امحند.

16-قاسمي لخضر. (2013). *أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري*. باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية.

17-قدي عبد الحميد، و سعدي وصاف. (2002). *أليات ضمان وئتمان الصادرات حالة الجزائر*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

18-قموح مولود. (2017). *نظام تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر* . قسنطينة : جامعة الاخوة منتوري .

الجريدة الرسمية:

1- الجريدة الرسمية. (1996). *العدد35*. الصادر بتاريخ 9 جوان .

2- الجريدة الرسمية. (2012). *العدد 14*.

3- الجريدة الرسمية. (2012). *تعليمة بنك الجزائر* .

4- الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). *مرجع سابق .*

5- تعليمة البنك الوطني الجزائري. (2002). *المعدل لأحكام التعليمية .*

مواقع:

1- دليل اجراءات التجارة الخارجية. (بلا تاريخ). مرجع سابق .

2- *دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية .* (بلا تاريخ). مرجع سابق .

3- دليل اجراءات. (بلا تاريخ). *التجارة الخارجية الجزائرية .* مرجع سابق .

4- دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية. (2001). *الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .* الجزائر .

5- دليل التجارة للدول النامية. (2013). *دليل صادر عن مركز التجارة الدولية بالتعاون مع منظمة التجارة الدولية.*

6- موقع وزارة المالية. (بلا تاريخ). *المديرية العامة للجمارك مرجع سابق .*

7- موقع وزارةالتجارة وترقية الصادرات. (15/05/2022).

8- موقع وكالة الانباء الجزائرية. (14/05/2022).

9- موقع وكالة الأنباء الجزائرية. (05/15/2022).

10- موقع يومية الحوار الجزائرية. (29/12/2008). *الجاكس تقر بصعوبة تشجيع الصادرات خارج المحروقات .*